الرواتب والأجور وملحقاتها

التقرير الشهري حول البند ١٣

كانون الثاني ٢٠١٣

I. مقدمة

شهد **إجمالي الإنفاق على بند مخصصات الرواتب والأجور وملحقاتها**، والذي يتضمن أساساً الرواتب والأجور إضافة إلى التعويضات والتقدميات الاجتماعية، انخفاضاً بقيمة ٥٨ مليار ليرة، ليبلغ ٣٥٨ مليار ليرة في كانون الثاني ٢٠١٣ مقارنة مع مبلغ ٤١٦ مليار ليرة المحقق خلال الشهر نفسه من العام ٢٠١٢ (الرجاء مراجعة المربع ٢). هذا الانخفاض البالغ ٥٨ مليار ليرة يعود بشكل أساسي إلى (أ) انخفاض زيادة الفروقات العائدة لسنوات سابقة و غلاء المعيشة بقيمة ٤٨ مليار ليرة ، (ب) انخفاض فئة "النفقات الأخرى"، والتي تتألف بشكل أساسي من التحويلات إلى تعاونية موظفي الدولة بقيمة ٢٧ مليار ليرة و(ج) انخفاض التعويضات بقيمة ١٢ مليار ليرة.

من ضمن إجمالي هذا الإنفاق، بلغت الرواتب والأجور ٢٦٤ مليار ليرة في كانون الثاني ٢٠١٣، وذلك بانخفاض قيمته ٢٤ مليار ليرة أو ٨ بالمائة عن مبلغ ٢٨٨ مليار ليرة المدفوع خلال الشهر نفسه من عام ٢٠١٢. وبالتفصيل، بلغت مدفوعات غلاء المعيشة والفروقات المختلفة ٢٣ مليار ليرة (من أصل ٢٦٤ مليار ليرة) خلال شهر كانون الثاني ٢٠١٣، مقارنةً بمبلغ ٧٢ مليار ليرة[١] (من أصل ٢٨٨ مليار) المدفوع خلال الفترة نفسها من العام ٢٠١٢. لدى استثناء قيمة كل من والفروقات المدفوعة خلال العامين الحالي والسابق، يبلغ مجموع الرواتب والأجور ٢١٦ مليار ليرة في كانون الثاني ٢٠١٢ مقارنة مع ٢٤١ مليار ليرة في الشهر نفسه من العام ٢٠١٣، أي بزيادة قدرها ١٢ في المائة، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى الارتفاع في رواتب وأجور الجهاز العسكري.

جدول رقم ١: تأثير دفع الفرو قات على الرواتب و الأجور

مليار ليرة لبنانية	ك٢ ٢٠١٢	ك٢ ٢٠١٣	٢٠١٢/٢٠١٣
الرواتب والأجور (مع دفع الفرو قات)	**288**	**264**	**-8%**
المدفوعات العائدة لسنوات سابقة	72	1	-99%
غلاء المعيشة	-	22	-
الرواتب والأجور (بدون دفع الفرو قات)	**216**	**241**	**12%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

يشكل الإنفاق على بند المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها المكوّن الأكبر من إجمالي الإنفاق الأولي، مسجلاً نسبة ٢٩ في المائة خلال شهري كانون الثاني٢٠١٢ وكانون الثاني ٢٠١٣.

على صعيد آخر، تجدر الإشارة إلى أن أرقام شهر كانون الثاني ٢٠١٣ لا تعكس نتائج نهاية العام بسبب التباين في توقيت الدفعات.

[١] هذا المبلغ لا يتضمن الفروقات المدفوعة للجمارك والتي بلغت ٩ مليار ليرة لبنانية في كانون الثاني ٢٠١٢ مقابل لا شيء في كانون الثاني ٢٠١٣. في كانون الثاني ٢٠١٣، بلغت مدفوعات غلاء المعيشة ٢٢ مليار ليرة من أصل ٦١ مليار ليرة (الكلفة المقدرة لدى مديرية الصرفيات عند صياغة مشروع القانون) بسبب تأخير في الدفع.

جدول ٢: المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها

(مليار ل.ل.)	مخصصات الرواتب والأجور		التعويضات /٦		التقديمات الاجتماعية /٧		نفقات أخرى /٨		إجمالي نفقات الرواتب والأجور وملحقاتها	
	٢٠١٢ ك٢	٢٠١٣ ك٢	٢٠١٢ ك٢	٢٠١٣ ك٢	٢٠١٢ ك٢	٢٠١٣ ك٢	٢٠١٢ ك٢	٢٠١٣ ك٢	٢٠١٢ ك٢	٢٠١٣ ك٢
الجهاز العسكري	**161**	**166**	**6**	**7**	**56**	**44**	**1**	**0**	**224**	**217**
الجيش	85	107	4	4	47	38	0	0	136	149
قوى الأمن الداخلي 1/	38	45	2	2	4	6	0	0	44	53
قوى الأمن العام 2/	7	11	0	0	1	1	0	0	8	12
قوى أمن الدولة 3/	32	3	0	0	3	0	0	0	36	3
الجهاز التربوي	**81**	**67**	**4**	**14**	**0**	**0**	**0**	**0**	**85**	**81**
الجهاز المدني 4/	**45**	**31**	**5**	**6**	**1**	**0**	**43**	**17**	**95**	**54**
تعاونية موظفي الدولة							*41*	*10*	*41*	*10*
الجمارك 5/									**12**	**6**
إجمالي الإنفاق	**288**	**264**	**16**	**26**	**57**	**47**	**44**	**17**	**416**	**358**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

(١) تتضمن التقديمات الاجتماعية وفروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام ١٩٩٦–١٩٩٨ المدفوعة لقوى الأمن الداخلي من حساب الأمانات.

(٢) تتضمن فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام ١٩٩٦–١٩٩٨ المدفوعة لقوى الأمن العام من حساب الأمانات.

(٣) تتضمن التقديمات الاجتماعية وفروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام ١٩٩٦–١٩٩٨ المدفوعة لقوى أمن الدولة من حساب الأمانات.

(٤) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.

(٥) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات، تعويضات خدمة الميدان المدفوعة للجمارك في آذار ٢٠١١، ولا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك. يمكن تصنيف التقديمات الاجتماعية هذه فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات المرفقة.

(٦) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات.

(٧) تتضمن تقديمات المرض والأمومة والزواج والولادة والوفاة والاستشفاء والتعليم وغيرها من التقديمات الاجتماعية.

(٨) تتضمن المكافآت ودعم صناديق التعاضد الحكومية ومساهمة الدولة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كربّ عمل.

III. مخصصات الرواتب والأجور

A.III الجهاز العسكري

جاء الارتفاع السنوي في مخصصات الرواتب والأجور للجهاز العسكري، والبالغ ٣ في المائة، نتيجة لدفع غلاء المعيشة[٢] ابتداءً من أيلول ٢٠١٢ وقد بلغ ١١ مليار ليرة خلال كانون الثاني ٢٠١٣.

قابل هذا الارتفاع في رواتب وأجور الجهاز العسكري انخفاض في *فروقات سلسلة الرتب والرواتب* عن الأعوام ١٩٩٦– ١٩٩٨[٣] حيث سجلت ٣٣ مليار ليرة كانون الثاني ٢٠١٢ مقابل مبلغ ٠،٧ مليار ليرة في الشهر نفسه من عام ٢٠١٣.

٢ خلال العام ٢٠١٢، تضمنت مدفوعات غلاء المعيشة مدفوعات عن أشهر أيلول، ت١ ،ت٢ و ك١ ٢٠١٢ وجزء من مدفوعات فروقات عائدة لفترة شباط–آب ٢٠١٢. وتجدر الإشارة إلى إن بعض سلف الخزينة تتضمن كل من أساس الراتب وكلفة غلاء المعيشة، إلا إن الفصل بينهما غير ممكن.

٣ تتم هذه الدفعات بموجب القانون ٢٠٠٨/٦٣ الذي نص على فتح الاعتمادات اللازمة في موازنات ٢٠٠٩–٢٠١١ لتغطية فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام ١٩٩٦–١٩٩٨. للمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة تقرير المالية العامة للعام ٢٠٠٩، ص ١٨–١٩.

وعند استثناء مدفوعات غلاء المعيشة والفروقات الأخرى، تسجل مخصصات الرواتب والأجور للجهاز العسكري ارتفاعا من ١٢٨ مليار ليرة لبنانية إلى ١٥٤ مليار ليرة لبنانية بزيادة ٢٦ مليار ليرة. ويرجع هذا الارتفاع بشكل جزئي إلى الزيادة في أجور عناصر الجيش بقيمة ٢٢ مليار ليرة لبنانية، إما بسبب تجنيد عناصر جديدة أو بسبب ترقية العناصر الحاليين.

جدول ٣: تأثير المدفوعات العائدة لسنوات سابقة على رواتب وأجور الجهاز العسكري

(مليار ل.ل.)	ك ٢ – ٢٠١٢	ك٢ – ٢٠١٣	٢٠١٢/٢٠١٣
الرواتب والأجور (مع دفع الفروقات)	**161**	**166**	**%3**
فروقات سلسلة الرتب والرواتب ١٩٩٦- ١٩٩٨	33	1	%98-
غلاء المعيشة	-	11	-
الرواتب والأجور (بدون دفع الفروقات)	**128**	**154**	**%20**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.III الجهاز التربوي

على صعيد الجهاز التربوي، جاء الانخفاض في مخصصات الرواتب والأجور بنسبة ١٧ في المائة في كانون الثاني ٢٠١٣ بشكل أساسي نتيجة الأسباب التالية:

- انخفاض في الدفعة المخصصة لفروقات الدرجات الأربعة الاستثنائية الممنوحة إلى أساتذة التعليم الثانوي والى أفراد الهيئة التعليمية من الفئتين الثانية والثالثة في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني (يُرجى مراجعة المربع ١). هذه الدفعة بلغت ٢٠ مليار ليرة لبنانية[٤] في كانون الثاني ٢٠١٢ مقابل لا شيء في كانون الثاني ٢٠١٣.
- انخفاض مدفوعات رواتب الأساتذة المتعاقدين في التعليم الابتدائي والمتوسط عن الفصل الثالث من العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١. بلغت هذه الدفعة ١٢ مليار ليرة لبنانية[٥] في كانون الثاني ٢٠١٢، مقابل ٦ مليار ليرة لبنانية في كانون الثاني ٢٠١٣.

المربع رقم ١:– الدرجات الأربعة الاستثنائية الممنوحة للأساتذة

منح القانون رقم ١٥٩ الصادر بتاريخ ١٧ آب ٢٠١١ أربع درجات استثنائية لأساتذة التعليم الثانوي، لأفراد الهيئة التعليمية من الفئتين الثانية والثالثة في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني. قُسمت الدرجات الاستثنائية على الشكل التالي:

- درجتين استثنائيتين ابتداءً من ٢٠١٠/١/١ و
- درجتين استثنائيتين ابتداءً من ٢٠١١/١/١.

تجدر الإشارة إلى أن هذه القانون له تأثير دائم، حيث أن القيمة الإجمالية للدرجات الأربعة قد أُدرجت في أساس راتب الأساتذة المعنيين ابتداءً من ٢٠١٢/١/١.

إن التدني في رواتب وأجور الجهاز التربوي قابله زيادة بقيمة ٢ مليار ليرة لبنانية في رواتب موظفي المديرية العامة للتعليم، مقرونة بالزيادة العائدة لغلاء المعيشة بقيمة ٨ مليار ليرة لبنانية المدفوعة في كانون الثاني ٢٠١٣.

٤ تمت هذه الدفعة من خلال سلفة خزينة وذلك بموجب المرسوم رقم ٧٣٤١ الصادر بتاريخ ٢٩ كانون الأول ٢٠١١، والذي سمح بدفع مبلغ ٣٠ مليار ليرة لبنانية لتغطية الفروقات المتعلقة بالدرجات الأربعة الاستثنائية، للفترة الممتدة بين ٢٠١٠/١/١ و ٢٠١١/١٠/٣١.

٥ تمت هذه الدفعة من خلال سلفة خزينة بموجب المرسوم رقم ٧٠١٩ تاريخ ٢٠١١/١٢/١.

وعند استثناء مدفوعات غلاء المعيشة والفروقات الأخرى، تسجل رواتب وأجور الجهاز التربوي انخفاضاً بقيمة ١ مليار ليرة لبنانية أي بنسبة ١ بالمائة.

جدول ٤: تأثير المدفوعات العائدة لسنوات سابقة على رواتب وأجور الجهاز التربوي

(مليار ل.ل.)	ك٢ ٢٠١٢	ك٢ ٢٠١٣	٢٠١٢/٢٠١٣
الرواتب والأجور (مع دفع الفروقات وغلاء المعيشة)	**81**	**67**	**%17-**
فروقات الدرجات الاستثنائية وسلسلة الرتب والرواتب ١٩٩٦- ١٩٩٨	21	-	-
غلاء المعيشة	-	8	-
الرواتب والأجور (بدون دفع الفروقات)	**60**	**59**	**%1-**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

C.III الجهاز المدني

يعود الانخفاض في المدفوعات المخصصة للجهاز المدني والبالغ ١٥ مليار ليرة بشكل جزئي إلى انخفاض فروقات سلسلة الرتب والرواتب ١٩٩٦–١٩٩٨ من ١٧ مليار ليرة لبنانية في كانون الثاني ٢٠١٢ إلى مقابل ٠،٢ مليار ليرة لبنانية في كانون الثاني ٢٠١٣. قابل هذا الانخفاض دفع مبلغ ٣ مليار ليرة كلفة غلاء معيشة في كانون الثاني ٢٠١٣ مقابل لا شيء خلال الشهر نفسه من العام ٢٠١٢.

من منظار التصنيف الإداري[٦]، جاءت أبرز الفئات التي شهدت انخفاضاً خلال فترة كانون الثاني ٢٠١٣ على الشكل التالي: (١) القضاة[٧]، (٢) الدبلوماسيون في البعثات خارج لبنان، (٣) إضافة إلى موظفي وزارة الاتصالات، والتي شهدت تدنياً بقيمة ٤ مليار ليرة، ٢ مليار ليرة ومليار ليرة على التوالي.

وعند استثناء مدفوعات غلاء المعيشة والفروقات الأخرى، تسجل مخصصات الرواتب والأجور للجهاز المدني انخفاضاً بقيمة مليار ليرة.

IV. التقديمات الاجتماعية

انخفضت التقديمات الاجتماعية بقيمة ١٢ مليار ليرة، من ٥٧ مليار ليرة في كانون الثاني ٢٠١٢ إلى ٤٥ مليار ليرة في الشهر نفسه من العام الجاري. وقد جاء هذا التدني بشكل أساسي نتيجة انخفاض المدفوعات المخصصة إلى كل من الجيش (١٠ مليار ليرة)، وقوى أمن الدولة (٣ مليار ليرة).

وبالتفصيل، إن انخفاض التّقديمات إلى الجيش جاء بشكل أساسي نتيجة التدني في التقديمات الاستشفائية بقيمة ١٦ مليار ليرة لبنانية، مقابل زيادة بقيمة ٥ مليار ليرة لبنانية في تقديمات المرض والأمومة. أمّا بالنسبة للتقديمات إلى أمن الدولة، إن السبب الرئيسي وراء هذا الانخفاض يعود إلى التدني بقيمة ٣ مليار ليرة في المنح التعليمية.

[٦] التصنيف الإداري يقوم على تصنيف النفقات العامة بحسب الوزارات والإدارات المستفيدة منها.

[٧] بمن فيهم القضاة الروحيين، القضاة المدنيين المتمرنين في معهد القضاة، القضاة في ديوان المحاسبة والقضاة في مجلس شورى الدولة.

بالمقابل، ارتفعت التقديمات إلى قوى الأمن الداخلي بقيمة ٢ مليار ليرة لبنانية، بشكل أساسي نتيجة ارتفاع المنح التعليمية بقيمة ١ مليار ليرة لبنانية.

و تجدر الإشارة إلى أن هذه التغيرات تأتي نتيجة تباين في توقيت الدفعات وهي لا تعكس نتائج نهاية العام.

V. المدفوعات العائدة إلى تعاونية موظفي الدولة

شهدت المدفوعات العائدة إلى فئة "النفقات الأخرى"[٨]، والتي تتألف بشكل أساسي من التحويلات إلى تعاونية موظفي الدولة، انخفاضاً ملحوظاً في كانون الثاني ٢٠١٣ (٢٧ مليار ليرة) مقارنة بالفترة نفسها من العام ٢٠١٢. ويعود ذلك إلى مسألة إدارة السيولة وتوقيت تسديد الدفعات.

VI. المدفوعات العائدة إلى الجمارك

شهدت المدفوعات العائدة إلى الجمارك انخفاضاً بلغ ٦ مليار ليرة في كانون الثاني ٢٠١٣ مقارنة بالشهر المماثل من العام ٢٠١٢. جاء هذا الفرق بشكل أساسي نتيجة أثر المفعول الرجعي، حيث بلغت فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام ١٩٩٦–١٩٩٨ قيمة ٩ مليار ليرة لبنانية في كانون الثاني ٢٠١٢ مقابل لا شيء في الشهر نفسه من العام ٢٠١٣، بينما جاءت كلفة غلاء المعيشة أقل من ١ مليار ليرة لبنانية خلال الشهر الأول من ٢٠١٣.

وعند استثناء مدفوعات غلاء المعيشة وفروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام ١٩٩٦–١٩٩٨، تصل المدفوعات العائدة للجمارك إلى ٣ مليار ليرة لبنانية في كانون الثاني ٢٠١٢ مقابل ٦ مليار ليرة لبنانية في كانون الثاني ٢٠١٣.

المربع رقم ٢:– مكوّنات الرواتب والأجور

تتضمن الرواتب والأجور **الرواتب الأساسية** لكل الموظفين (الموظفين بدوام كامل وجزئي، المستشارين، الخبراء، والعاملين مقابل أجور مقطوعة ما عدا القوى العاملة المياومة)، بالإضافة **التعويضات** (التعويضات العائلية، تعويضات الساعات الإضافية وتعويضات النقل)، **التقديمات** (المرض والأمومة، الزواج، الولادة، الوفاة، الاستشفاء، المنح المدرسية، النفقات الاجتماعية، العلاج في المراكز الطبية)، **المكافآت**، إضافة إلى **المساهمات في صناديق التعاضد** (مثل تلك العائدة إلى تعاونية الموظفين، أعضاء وموظفي مجلس النواب، القضاة والقضاة في المحاكم الشرعية، والمساهمات لصالح الجامعة اللبنانية).

[٨] يتألف بند "النفقات الأخرى" بشكل أساسي من مساهمات الدولة في تعاونية موظفي الدولة. أما المكونات الأخرى لهذا البند فهي تتضمن (١) المكافآت، (٢) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(٣) مساهمة الدولة (بصفة رب عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.